العدد (4094) السنة الخامسة عشرة - السبت (23) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

فصل الاقتراع الخاص عن العام واعتماد التصويت الإلكتروني

الانتخابات تجرى وفق القوانين النافذة ولكنْ بتعديلات طفيفة

■ نـــوّاب كـــركـــوك يـرفـضـون اسـتـثـنـائـهـا مـــن الاســـتـحـقـاق

لافتات دعائية في انتخابات سابقة .. ارشيف

□ بغداد / محمد صباح

أجرت اللجنة القانونية البرلمانية جملة من التعديلات على قانوني انتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية والبرلمانية. شملت هذه التعديلات مقترحات فنية قدمتها مفوضية الانتخابات تتعلق بالاقتراع العام والخاص وعمر وشهادة المرشح.

وستقدم التعديلات الجديدة للتصويت في أولى جلسات مجلس النواب، التي ستعقد مطلع الشهر المقبل، وتتركز على إجراء التصويت الخاص قبل الاقتراع العام بـ ٤٨ ساعة، وتحديد شهادة المرشح للانتخابات بالإعدادية بدلا من شهادة البكالوريوس.

وقال النائب قاسم العبودي، نائب رئيس اللجنة القانونية، إن "اللجنة أنهت إعداد قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان وقدمتهما إلى التصويت في الجلسة الاستثنائية التي حددتها هيئة رئاسة البرلمان في آخر جلسة للبرلمان في العشرين من الشهر الجاري".

وأضاف العبودي، في تصريح لـ(المدى)، إن "البرلمان سيعرض القانونين للتصويت في جلسته الأولى من فصله التشريعي الأخير، التي ستكون في شهر كانون الثاني المقبل"، مؤكداً أن "القانونين باتا جاهزين بعد إجراء بعض التعديلات عليهما".

وأخطرت مفوضية الانتخابات ، مؤخراً، الرئاسات الثلاث بنيّتها العودة للعمل بقوانين الانتخابات النافذة بعد فشل مجلس النواب بإقرار القوانين المطروحة على طاولته. محذرة من أن تلكؤ البرلمان سيؤخر استعداداتها اللوجستية لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في أيار المقبل.

وأخذت اللجنة القانونية بالتعديلات التي اقترحتها مفوضية الانتخابات على قانوني الانتخابات، لاسيما في ما يتعلق باعتماد ورقة الناخب الإلكترونية، وكذلك فصل التصويت العام عن الخاص.

ويوضح النائب العبودي، وهو عضو عن كتلة بدر، أن "أبرز التعديلات التي أجرتها اللجنة القانونية على قانوني الانتخابات هي فصل التصويت الخاص عن العام في قانون انتخابات مجالس المحافظات"، مشيراً الى أن "التعديل جاء لفسح المجال أمام القوات الأمنية لتوفير الحماية الكاملة لجميع مراكز الاقتراع في ١٢ من شهر أيار المقبل".

ويضيف نائب رئيس اللجنة القانونية أن "التعديلات التي تقدمت بها مفوضية الانتخابات على قانوني الانتخابات المحلية والبرلمانية تم إدراجها في المسودة النهائية المتعلقة بورقة الناخب الإلكترونية وفصل التصويت الخاص عن العام".

ولفت العبودي الى أن "من ضمن التعديلات التي أجريت على قانون انتخابات مجالس المحافظات هي اعتماد شهادة الإعدادية بدلا من البكالوريوس، وفي ما يخص عمر المرشح هناك مقترحان، الاول يدعو لاعتماد سن الثلاثين، والثاني يدعو لاعتماد سن الـ ٢٨ كحد أدنى".

وفي ما يتعلق بعقدة محافظة كركوك التي عطلت إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات، أكد عضو كتلة بدر "وجود تقارب كبير بين مكونات كركوك على حسم الجدل القائم والمتعلق بالمادة (٣٧) من قانون انتخابات مجالس المحافظات التي تنظم عملية الانتخابات في المحافظة"، متوقعاً تقديم خيارات على المواد الخلافية التي ستترك لمجلس النواب حسمها عبر التصويت.

لكنّ نواباً عن كركوك لا يشاركون العبودي تفاؤله بتجاوز عقبة انتخابات مجالس المحافظات، حيث ينص القانون السابق على إعادة العد والفرز في مراكز المحافظات".

ورأى عضو اللجنة القانونية ان "ورقة الناخب الالكترونية لاتستدعي التدقيق النهائي، باعتبار ان النتائج ستعلن حال انتهاء المحطات من الاقتراع في ظرف ساعة أو أكثر بقليل".

ويقول النائب التركماني ان "المقترحات الفنية التي قدمتها مفوضية الانتخابات تحتاج إلى تعديلات من قبل مجلس النواب"، متوقعاً أن "تتم معالجة كل المشاكل والخلافات وتمرير قوانين الانتخابات بعد نهاية عطلة الفصل التشريعي".

ويتابع النائب حسن توران متسائلا "كيف ستتمكن مفوضية الانتخابات من تأمين الموارد المالية في حال اعتماد القوانين النافذة؟"، منوها الى ان المخصصات التي تطلبها المفوضية لإجراء الانتخابات مرهونة بإقرار الموازنة الاتحادية.

وكانت مفوضية الانتخابات قد أكدت، لـ(المدى) الشهر الماضي، حاجتها الى ٢٩٦ مليار دينار لإكمال تحضيراتها اللوجستية التي سيشارك في تنظيمها ٣٠٠ ألف موظف سيقومون بتشغيل ٥٩ ألف جهاز إلكتروني. وحذرت المفوضية من أن عدم إقرار الموازنة قبل نهاية العام الحالي، سيحول دون تمكنها من إجراء الانتخابات.

ويتوقع العضو التركماني في اللجنة القانونية ان "يمضي مجلس النواب بإجراء التعديلات على قانوني الانتخابات والموازنة في أولى جلسات فصله التشريعي المقبل من اجل تشريعها في الوقت المناسب". ورجح توران ان تدعو رئاسة مجلس النواب مكونات كركوك للبدء بالتفاوض لحل خلافاتهم حول قانون انتخابات محافظتهم. ويرى النائب حسن توران أنّ اعتماد قوانين الانتخابات النافذة "يعني عدم شمول محافظة كركوك بالانتخابات المحلية المقبلة أسوة بالمحافظات الأخرى".

وأضاف توران في حديث لـ(المدى) إن "مفوضية الانتخابات طلبت من القانونية النيابية إجراء بعض التعديلات على قانون انتخابات مجلس النواب في ما يتعلق بورقة الناخب، حيث ينص القانون السابق على إعادة مجالس المحافظات.

التزام بإعادة النازحين ومنع مشاركة "الفصائل المسلّحة"

العبادي يتعهّد للنجيفي بـ 4 ضمانات قبل إجراء الانتخابات

□ بغداد / المدى

تعهد رئيس الوزراء حيدر العبادي، خلال لقائه أسامة النجيفي نائب رئيس الجمهورية، الالتزام بتوفير ٤ ضمانات قبل إجراء الانتخابات في أيار المقبل، وأبرز هذه الضمانات عودة النازحين وعدم السماح للفصائل المسلحة بالمشاركة في الانتخابات. وأعلن رئيس الوزراء، الاسبوع الماضي، إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية معاً في أيار ٢٠١٨.

واعلنت قوى وكيانات سياسية عن فك ارتباطها بفصائلها المسلحة قبل ايام استعداداً للمشاركة في الانتخابت المقبلة بعد اشتراط دخولها بالتخلي عن أذرعها المسلحة. وقال نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه، إنه التقى، يوم الخميس، رئيس الوزراء حيدر العبادي، مشيراً الى ان "الجانبين بحثا عدداً من القضايا السياسية بينها الانتخابات وعودة النازحين".

وأضاف مكتب النجيفي "تمت في الاجتماع مناقشة وبحث مجموعة من الملفات حيث عرض النجيفي التزامات الحكومة الواردة في إعلانها حول إجراء الانتخابات المتضمنة عودة النازحين وتوفير البيئة الآمنة والتصويت الإلكتروني وعدم مشاركة الفصائل المسلحة في الانتخابات، وسيطرة الدولة على السلاح. وأكد العبادي، "لدينا خطط لتنفيذها".

كما بحث رئيس الوزراء مع نائب رئيس الجمهورية "أزمة إقليم كردستان وأهمية الحوار المستعجل لتفكيك المشاكل في اطار الدستور".

وشهدت الاجتماع "مناقشة موضوعات متعددة حول الوضع الإقليمي والدولي في إطار من الفهم المشترك والحوار الجاد بما يضمن مصلحة العراق فضلا عن بحث حاجات المواطنين والقضايا المحلية".

وفي سياق منفصل، اعتبر رئيس الوزراء أن الانتصار سيتحقق في ما اسماه بـ"معركة الفساد"، رغم كل الصعوبات والتحديات المتوقعة.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها في الجامعة التكنولوجية بمناسبة تخرج دورتها الـ٤٢.

وكان رئيس الوزراء قد أطلق، أواخر الشهر الماضي، حملة للقضاء على الفساد واسترجاع الاموال العراقية المنهوبة. وتوقع أن تكون المعركة أصعب من المواجهات التي خاضتها القوات الامنية ضد تنظيم داعش طوال الثلاث سنوات الماضية. وقال العبادي إن "تطهير العراق من داعش نجاح لجميع العراقيين.. وإن معركتنا ضد الفساد مستمرة وسنكسبها رغم التحديات والمصاعب". وأضاف رئيس الوزراء "يجب تكريم عوائل الشهداء والجرحى، والطلبة الذين اشتركوا في عمليات التحرير ورعاية عوائلهم أيضا، كما نحيي كل من ضحى من أجل العراق"، مؤكدا بالقول "بوحدتنا انتصرنا على داعش الإرهابي ونزعة الانفصال".

وتابع العبادي "علينا تشجيع الاستثمار وزيادة مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط"، داعيا الى "إطلاق الاستثمارات في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية".

العبادي مع النجيفي

العراق يرحِّب بقرار الأمم المتّحدة حول وضع القدس

□ بغداد / المدى

رحبت الخارجية العراقية بمشروع القرار الأممي بشأن القدس ورفض الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. واعتبر أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ينسجم مع الموقف العراقي حيال قرار نقل السفارة الاميركية الى القدس.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أحمد محجوب، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "العراق يؤكد موقفه الثابت والمبدئي من فلسطين والقدس ودعوته العالم للوقوف بوجه محاولات النيل من المدينة المقدسة".

وأثنت الخارجية العراقية على "موقف الدول الداعمة للقرار الأممي، وهو ذات الموقف الذي طالب به العراق في اجتماع وزراء الخارجية العرب والقمة الإسلامية الاستثنائية على لسان الوزير إبراهيم الجعفري، الذي يعبر عن موقف العراق حكومة وشعباً".

وأشار المتحدث باسم الخارجية الى أن "تصويت العراق من بين ١٢٨ دولة لصالح القرار الذي جاء بشبه إجماع دولي قد جعل من إعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني باطلاً وأثبت الحق الشرعي والقانوني لفلسطين بعاصمتها القدس".

وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أقرت، في اجتماعها الطارئ يوم الخميس، بأغلبية ١٢٨ صوتا، مشروع قرار، قدمته تركيا واليمن، يؤكد اعتبار مسألة القدس من قضايا الوضع النهائي، التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب القرار عن الأسف البالغ إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس وشدد على أن أية قرارات أو إجراءات "يقصد بها تغيير طابعها أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أثر قانوني، وتعد لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". كما تضمن القرار الاممي مطالبة جميع الدول "أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر عام ١٩٨٠".

وكان الرئيس الامريكي دونالد ترامب قد أصدر قراراً في السادس من الشهر الجاري بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الامريكية إليها ما أثار غضب العالم الإسلامي.

هيئة النزاهة تستعيد أموالاً من 9 مدانين غيابيّاً بالتعاون مع الإنتربول

□ بغداد / المدى

كشفت هيئة النزاهة، أمس الجمعة، عن استرجاع نحو ملياري دينار عراقي، من مدانين غيابياً بتهم الإضرار بالمال العام. وفيما أكدت ان إجراءات استرجاع تلك الاموال تمت بالتنسيق مع الانتربول، اشارت الى أن تلك الاموال تعود الى أربع وزارات فضلاً عن المصرف العراقيّ للتجارة وجمعيَّة الهلال الأحمر.

وذكرت الهيئة في بيان، اطلعت عليه (المدى) امس، ان "دائرة الاسترداد في الهيئة قامت بمتابعة أموال المُدانين الهاربين الذين تسبَّبت أفعالهم الجرميَّة بإيقاع الضرر بالمال العامِّ، وذلك عبر طريق متابعة أموالهم داخل العراق وخارجه، من خلال إجراء التحرِّيات الماليَّة لمعرفة الأرصدة والأسهم والودائع والحسابات الماليَّة والتحويلات التي تمَّت لمناقلتها داخل العراق وخارجه".

وأضاف البيان ان "الدائرة تولَّت المتابعات القضائيَّة لوضع إشارة الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمُدانين الهاربين، إضافة إلى المتابعة مع الجهة المُتضرِّرة للحصول على قرار حكم لتحديد المبلغ المحكوم باسترداده، فضلاً عن التنسيق مع مُديريَّة الشرطة العربيَّة والدوليَّة للتأكُّد من أماكن وجود المُدانين الهاربين وتعزيز إجراءات الملاحقة القانونيَّة بحقِّهم".

وأضافت الهيئة أنَّ "إجراءات الملاحقة أثمرت عن استرجاع مبلغ مليار و٤٩٩ مليونا و٨٠٢ الف دينار و(٢٢٠,٠٠٠) ألف دولار أمريكيٍّ من ٩ من المُدانين المحكومين غيابياً، بعد أن قاموا بتسديد المبالغ المُترتِّبة بذمَّتهم إلى دوائرهم المعنيَّة وأُدخلَت إيراداً في خزينة الدولة"، مُوضِحةً أنَّ "الجهات المُتضرِّرة التي تمَّ استرجاع المبالغ إليها، هي كل من (وزارات التربية والدفاع والنفط والتعليم العالي، فضلا عن المصرف العراقيّ للتجارة وجمعيَّة الهلال الأحمر العراقيّ".

في سياق متصل، أصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما غيابيا بالسجن ١٠ سنوات بحق أحد موظفي دائرة التسجيل العقاري، بتهمة "الرشى والمساومة".

وقال مفتش وزارة العدل حسن حمود العكيلي، بحسب بيان اطلعت عليه (المدى) امس، ان "المدان م.م.ع استغل وظيفته في العام ٢٠١٣ عندما كان يعمل في دائرة التسجيل العقاري، واخذ مبلغا من مشتك ادّعى ملكيته لعقار في محافظة كربلاء".

واضاف العكيلي ان "الموظف المدان سبق ان طلب مبلغ مليار دينار مقابل إنهاء التحقيق الإداري الخاص بالعقار لصالح المشتكي، لكنه تسلم رشوة بقيمة ٥٠ مليون دينار لتحويل مجريات التحقيق بشكل مخالف للقانون".

وتابع مفتش العدل ان "المحكمة وجدت من قرينة هروب المتهم والشهادات العينية للشهود وقرص تصوير لحظة تسلم الموظف للرشوة، أدلة كافية لإدانته بالسجن ١٠ سنوات وبغرامة مالية، إضافة الى تأييد حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة للمدان الهارب".

واشار بيان وزارة العدل الى ان "المشتكي قد سبق ان قدّم شكوى الى أكثر من جهة، يدّعي فيها ملكيته لعقار في محافظة كربلاء، لكن بعد إجراء التحري من قبل مكتب المفتش العام، تبين انه استغل تشابه اسمه مع اسم المالك الحقيقي وأن لا علاقة له بالعقار، وقد تمت التوصية بمفاتحة دائرة التسجيل العقاري لتحريك شكوى جزائية ضد المشتكي تمهيدا لإحالته الى محكمة الجنايات، عملا بأحكام المواد، (٢٩٨.٢٨٩.٢٦٠) من قانون العقوبات النافذ".